المحدد الأمريكي تجاه مشكلة الحدود العراقية – الكويتية

(1958–1968م)

أ.م.د بشار فتحي جاسم

جامعة الموصل-كلية التربية الأساسية

الملخص:

خلال حقبة العهد الملكي كانت العلاقات العراقية البريطانية في قمة صورها ولاسيما أن غالب السياسيين العراقيين تعاملوا مع البريطانيين خلال الثورة العربية الكبرى عام 1916، وظل الامر على ما هو عليه حتى الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكي واعلانه النظام الجمهوري في العراق، فأصبح العراق ميدانا للتجاذب السياسي بين الدول التي تسعى للدخول اليه والحصول على موطئ قدم لها على الأرض العراقية، فكانت الولايات المتحدة سباقة للدخول في هذا المضمار على الرغم من تحفظ النظام الجمهوري الأول على علاقاته معها، في حين نجد أنه بعد العام 1963 أصبحت العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية اكثر عمقا، وكانت العلاقة مع الكويت في شأن موضوع الحدود من الأمور التي سعت الولايات المتحدة أن يكون لها شأن فيه.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، الحدود، أمريكا، مشكلة.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The American determinant of the Iraqi-Kuwaiti border problem (1958-1968)

Dr. Bashar Fathi Jassim
University of Mosul-College of Basic Education

Abstract:

During the period of the monarchy, Iraqi-British relations were at their peak, especially since most Iraqi politicians dealt with the British during the Great Arab Revolt in 1916. The matter remained as it was until the coup carried out by Abdul Karim Qasim against the monarchy and his declaration of the republican system in Iraq. Iraq became a field for political tension between countries seeking to enter it and obtain a foothold on Iraqi soil. The United States was the first to enter this field despite the reservations of the first Republican regime regarding its relations with it. While we find that after 1963, the relationship with the United States of America became deeper, and the relationship with Kuwait regarding the issue of borders was one of the matters in which the United States sought to have a say.

Keywords: Iraq, Kuwait, borders, America, problem.

المقدمة:

شكلت الحرب العالمية الثانية 1939–1945 منعطفا سياسيا وتاريخيا كبيرا لدى الكثير من دول العالم، ولعل الدول الاوربية والتي جرت الحرب على أراضيها كانت اكثر الدول تأثرا بشكل سلبي من مجريات هذه الحرب، وبما تمثله منطقة الشرق الأوسط من إمكانات طبيعية واقتصادية مهمة فإنها لابد أن تكون الوجهة التي سترسم الدول الكبرى سياستها تجاهها، وكما هو معروف فإن الوجود البريطاني في المنطقة له عمق تاريخي يمتد منذ السيطرة العثمانية، فقد كانت بريطانيا تستحصل الكثير من الامتيازات والعهود السياسية والاقتصادية؛ للتغلغل في المنطقة، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الكفة تسير باتجاه الولايات المتحدة الامريكية التي ظهرت كقوة سياسية واقتصادية كبرى في العالم.

ولعل الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا كان عن طريق بريطانيا نفسها ولاسيما أن السياسة الاستعمارية هي نفسها بين الطرفين، لذا فإن أي وجود امريكي في المنطقة كان بوساطة بريطانيا، حتى السياسة التي كانت ترسمها الولايات المتحدة كانت لا تخرج عن الاطار العام للسياسة البريطانية، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر هنالك متغيران أساسيان رسمت بوساطتهما الولايات المتحدة تواجدها في المنطقة، **الأول:** تمثل بالحرب الباردة وصراع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي على مناطق النفوذ وممانعة الولايات المتحدة بشكل كبير من وصل السوفييت الى مياه الخليج العربي والعراق، **والثاني:** تمثل بالوجود (الإسرائيلي) ومحاولة الولايات المتحدة التوفيق بين دعمها (لإسرائيل) وبين محاولة كسب العرب.

وفي خضم تلك المعادلة برزت قضية الحدود العراقية–الكويتية والتي مثلت نقطة خلاف بين العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية الحديث عام 1921 وبين الكويت التي سبقت وعقدت معاهدة حماية مع بريطانيا في العام 1899، لذا حاولت الولايات المتحدة أن تدخل كعنصر فاعل في هذا الموضوع واضعة مصالحها صوب عينيها، ومتخذه من البعد السوفيتي و(الإسرائيلي) منطلقا لتحقيق مآربها في المنطقة.

وقسم البحث والذي حمل عنوان (المحدد الأمريكي تجاه مشكلة الحدود العراقية – الكويتية 1958–1968) الى أربعة محاور رئيسة، حمل الأول عنوان (موقف الولايات المتحدة من انقلاب 14 تموز 1958) والذي بينا فيه ردود الأفعال الامريكية على ذلك الانقلاب ومن ثم اعترافهم بالنظام الجديد، في حين حمل الثاني عنوان (التدخل الأمريكي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية) والذي فيه بينا كيفية تغلغل الامريكان الى المنطقة، اما المحور الثالث فحمل

عنوان (ترسيم الحدود العراقية–الكويتية) والذي عد بحد ذاته مشكلة لم يستطع الطرفان من التوصل فيها الى حل على الرغم من الاتفاقيات والمشاورات التي عقدت بين الطرفين حتى نهاية العام 1968، في حين حمل المحور الأخير (المحدد الأمريكي تجاه موضوع الحدود العراقية–الكويتية) والذي قسم الى مدتين زمنيتين، الأولى: امتدت منذ الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم على النظام الملكي، والثانية: امتدت منذ الإطاحة بحكم قاسم وحتى العام 1968.

أولا: موقف الولايات المتحدة الامريكية من انقلاب 14 تموز 1958

مثل الانقلاب العسكري الذي قاده تنظيم الضباط الاحرار (بطاطو، 2005، الصفحات 81–117) في العراق في 14 تموز 1958 نقطة تحول سياسي كبير في العراق، ولعل هذا التحول يتمثل في ردود الافعال العربية والإقليمية والدولية تجاهه، فضلا عن التغيير السياسي الذي أنهى الحكم الملكي في العراق والذي دام قرابة الـ 37 عاما وجيء بالنظام الجمهوري، إذ نجد أن الدول اختلفت وتفاوتت في مواقفها بين مؤيد ومعارض وملتزم بالصمت، وما يهمنا حقيقة هو الموقف الأمريكي تجاه هذا التغيير، الذي ستبنى عليه فرضيتنا فيما بعد.

وتلقت حكومة الولايات المتحدة الامريكية رسالة أولية بعثها الملحق العسكري الأمريكي في العراق في الساعة التاسعة وخمس دقائق بتوقيت بغداد يوم 14 تموز 1958 اكد فيها سقوط النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية، وأشار إلى أن الحكومة الجديدة تقودها مجموعة من قادة الجيش تسيطر على بغداد (الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبالكريم قاسم 1958– 1963، 2013، صفحة 54) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد، فمع تطور الاحداث اجتمع السفيران البريطاني والامريكي في العراق؛ لتحليل الموقف واتخاذ قرار تجاهه، فابرقا من خلال السفارة الامريكية في بغداد الى حكومتيهما في اليوم الثاني من الانقلاب، أي يوم 15 تموز تقريرا جاء فيه:" من رأينا المدروس ما لم تنفذ عمليات الانزال الحليفة في العراق بشكل كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيرا، فمن المحتمل جدا أن تؤدي إلى حدوث خسائر في أرواح الامريكان والاوربيين بشكل عشوائي والبالغ عددهم خمسة آلاف من البريطانيين وحوالي ألفين من الامريكان، والى اعمال سلب ونهب من قبل الغوغاء الذين لا يستطيع الجيش أن يسيطر عليهم" (العاني و الحربي، 2005، صفحة 128) .

فضلا عن أن النظام الجديد والذي تأسس بعد الانقلاب كان يرى في الولايات المتحدة الامريكية أنها دولة امبريالية تعمل ضد تحرر الشعوب النامية، وتسعى الى السيطرة المباشرة على ثرواتها الطبيعية، وصنف الزعيم عبد الكريم قاسم (مردان، لا.ت، الصفحات 18–13) ورفاقه الولايات المتحدة بأنها الدولة الأكثر عداء للعراق في عهده الجمهوري، والأكثر تهديدا لأمنه الوطني؛ كونها الجهة التي تدعم المعارضة الداخلية في البلاد (السامرائي، 2012، صفحة 12).

ولابد من الإشارة هنا الى أن الانقلاب الذي حصل كان له ردود أفعال كثيرة ولاسيما من قبل الكثير من (الغوغائيين) – بحسب تصريحات اكثر الكتاب الذين دونوا للانقلاب– ولعل ابرز حالة يمكن الإشارة اليها في هذا الصدد والمتمثلة بالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية تلك التي تمثلت بمقتل ثلاثة من رجال الاعمال الأمريكيين في صبيحة يوم الانقلاب وهم كل من: يوجين بيرنز، وجورج كولي، وروبرت الكوك بعد اخذهم من احد فنادق بغداد، إذ لم يتم العثور على جثثهم في بادئ الامر، وادعت الحكومة العراقية أنها لم تعثر عليهم، إلا أن حقيقة الامر أن جثث هؤلاء قد مزقت بشكل لا يدع مجالا للتعرف عليها بعد العثور عليها في المستشفى التي كانت تنقل اليها الضحايا (غلمن، 1965، صفحة 349) .

لكن الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب كان متذبذبا بين الاعتراف بالعهد الجديد وبين رفض هذا الواقع، وكانت هنالك بعض الأمور المتعلقة منها: اتفاقية المعونة العسكرية والاقتصادية (العكيدي، 2011، الصفحات 169–170)، فضلا عن الاحداث التي رافقت الانقلاب والمتمثلة بمقتل رجال الاعمال الامريكان سابقي الذكر، إذ إن السفارة الامريكية في بغداد كانت بحاجة لضمانات من الحكومة العراقية بشأن إيقاف الهجوم على السفارة الامريكية في بغداد؛ لكي تمارس نشاطها وواجباتها من جديد، فضلا عن تعويض عائلات رجال الاعمال الامريكان الثلاثة الذين قتلوا صبيحة يوم الانقلاب (غلمن، 1965، صفحة 348) .

إن تأثير الانقلاب الذي حصل في العراق لم تقتصر اثاره ونتائجه على العراق فحسب، بل أن الامر تعدى ذلك، إذ أدت تأثيراته في الوقت نفسه الى تدهور الوضع السياسي في لبنان، مما استوجب من الرئيس اللبناني كميل شمعون (1952–1958) مناشدة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للتدخل العاجل في لبنان، وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة كانت تنتظر هذه الفرصة منذ مدة، لذا فإن الوجود الأمريكي في المياه اللبنانية عد امرا واقعا فرضته احداث الانقلاب العسكري في العراق، وعلى الرغم من أن الاحداث في لبنان قد سبقت انقلاب العراق إلا أن أعضاء حلف بغداد وعلى رأسهم العراق كانوا يخشون من تحول الموقف في لبنان لصالح

المعارضة اللبنانية، الامر الذي عد في حينه نصرا سياسيا للرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر على حساب الأنظمة الموالية للغرب (الخزاعلة، 2007، الصفحات 191-192).

وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من الاحداث التي رافقت الانقلاب فإنها كانت راغبة في التعامل مع النظام الجديد، او قد كانت على اطلاع بما سيجري في العراق من تغيير، لذا وخلال الاجتماع الاستثنائي لحلف بغداد والذي انعقد في 28 تموز 1958 في تركيا فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء والمتمثلة في كل من: باكستان وايران وتركيا اكدوا بأن دولهم تؤيد الاعتراف بالنظام الجديد، وقد ايدت الولايات المتحدة هذا الرأي، وفي الأول من اب 1958 اعترفت بريطانيا بالنظام الجديد وتلتها الولايات المتحدة الامريكية في اليوم التالي (نورس، 1990، الصفحات 85-82).

إن اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الجديد في العراق دل على أنها كانت راغبة في أن يكون هنالك تغيير في العراق ينسجم وتطلعاتها وتوجهاتها في المنطقة، ولاسيما أنها حلت محل بريطانيا، لذا فهي احتاجت الى وجوه ودماء جديدة للتعامل معهم بدلا من الوجوه القديمة التي أصبحت لا تواكب التغيير، فلابد من تغييرها.

ثانيا: التدخل الأمريكي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية

لعل المتتبع للسياسة الخارجية الامريكية وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) يجد أن هذه السياسة وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ارتكزت بشكل كبير في عهد الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) (1945-1953) على دعم دولة (إسرائيل)، وتسخير الإمكانات كلها؛ للحصول على تأييد دولي لفكرة مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، في حين تطورت هذه السياسة في عهد الرئيس التالي ادوايت ايزنهاور (Dwight Eisenhower) (1943-1961) الى ما سمي آنذاك بـ (تجرد ودي) تجاه العرب و(اسرائيل)، وركزت هذه السياسة على مسألتين مهمتين: الأولى: هي النفط، والثانية: تمثلت في الخطر السوفيتي (العلوي، 2012، الصفحات 44-47).

ومن هنا نجد أن السياسة الامريكية التزمت في البداية بفرض أمن (إسرائيل)، وبعد أن ضمنت امنها في المنطقة بالمعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها مع الدول العربية أصبحت تبحث عن ميادين ومجالات أخرى للتغلغل، فكانت قضية النفط التي بوساطتها فرضت الولايات المتحدة

وجودها بحجة حماية تدفق هذا المورد اليها والى الأسواق العالمية، فضلا عن المد السوفيتي الذي بدأ يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية؛ للوصول الى المنطقة، الامر الذي عدته الولايات المتحدة الامريكية من الخطورة ما يمثل تدخلا في مصالحها في المنطقة العربية.

ولعل من اهم الأسباب التي أدت الى تغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية على حساب النفوذ البريطاني هو فقدان بريطانيا لمصداقيتها، على الرغم من عدم اختلاف الولايات المتحدة في سياستها عن الجانب البريطاني، إذ ادركت الولايات المتحدة في مطلع الخمسينات من القرن الماضي ضعف مركز بريطانيا في العراق على نحو متزايد، ويجب عليها أن تسارع في تعزيز وجودها هنالك، لذا جاءت زيارة وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) (1953–1959) الى دول الشرق الأوسط والعراق منها في أيار 1953 برفقة عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين والعسكريين للبحث في قضيتين أساسيتين، الأولى: هي مشكلة الوجود البريطاني في المنطقة، والثانية: مسألة الحزام الشمالي التي تتضمن البحث عن تكتل عسكري يضم الأقطار المحيطة بالاتحاد السوفيتي والقريبة منه (الحربي، 2002، الصفحات 230–231).

ومن هنا يمكن أن نلحظ التوجه الأمريكي للمنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، ولعل المصالح الامريكية المتمثلة بالنفط والحد من الخطر الشيوعي السوفيتي فضلا عن ضمان امن واستقرار (إسرائيل) كانت من أبرز العوامل التي دعت الولايات المتحدة الامريكية للدخول الى المنطقة بقوة، والعمل على الحلول محل الوجود البريطاني.

وسعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى الدخول الى المنطقة بقوة، ولعل العراق كان احد ابرز أهدافها؛ لما يمثله من عمق استراتيجي وسياسي واقتصادي مهم لديها، ومن هذا المنطلق جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي دالاس الى العراق في 17 أيار 1953 للتباحث مع المسؤولين العراقيين البارزين آنذاك مثل: رئيس الوزراء جميل المدفعي (المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، 1990، صفحة 48) (7 اذار 1953–17 ايلول 1953)، ووزير الخارجية توفيق السويدي (السويدي، 2011، الصفحات 21–24)، ووزير الدفاع نوري السعيد (الدوري، 2011، الصفحات 13–18)، وقد تركزت الزيارة على بحث قضية فلسطين وموضوع قناة السويس ومسألة تسليح الجيش العراقي ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وأوضح دالاس خلال زيارته للمسؤولين العراقيين عن رغبة حكومته في انتهاج سياسة جديدة تجاه القضية

الفلسطينية، وبين لهم ما يمثله الخطر السوفيتي على شعوب المنطقة باستغلال استياء هذه الشعوب العربية ومحاولة الانقلاب على حكوماتها (الحربي، 2002، صفحة 232) .

وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة في المحدد الأمريكي تعبر عن مدى تردد قسم من الحكومات العربية لسياسة ملء الفراغ البريطاني من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما أن هذه الحكومات عانت من الوعود والعهود البريطانية، إذ نتج عن الانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط فراغ قوة رأت الولايات المتحدة الامريكية إن هي ترددت في ملئه فإن السوفييت لن يترددوا في ذلك، ومما زاد الموقف الأمريكي حراجة هو موقف بعض الحكومات العربية الذين انتابتهم المخاوف من أن يتحول الوجود الأمريكي الى بديل للاستعمار البريطاني، ولعل زيارة دالاس سابقة الذكر قد ازالت هذه المخاوف، على الرغم من أن الولايات المتحدة اثبتت أن كل شعاراتها كانت حبرا على ورق؛ لأن استعمال القوة الامريكية على ارض الواقع اصبح مرتبطا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات الثنائية التي تلزمهم بالتحرك من دون الحاجة لتقديم طلب من طرف آخر، مما جعل الولايات المتحدة منفردة في المنطقة طالما أن المنطقة لا تمتلك مقومات الدفاع عن نفسها (الدليمي، 2009، صفحة 209) .

إن ما تقدم يشير الى أن الولايات المتحدة الامريكية قد وضعت أمن (اسرائيل) في مقدمة أهدافها في المنطقة، على الرغم من أن الجانب الاقتصادي والذي تعول عليه الولايات المتحدة يعد من المزايا المهمة التي تتمتع فيها المنطقة، والتي تمثل في الوقت نفسه العمق الاستراتيجي لها مثل: النفط والمنافذ الحيوية المهمة، مثل: منطقة الخليج العربي وقناة السويس والبحر الأحمر، فضلا عن أهمية العراق الاستراتيجية وقربه من الاتحاد السوفيتي، كل هذه النقاط شكلت الاسس التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الامريكية في رسم سياستها في المنطقة.

ثالثا: ترسيم الحدود العراقية– الكويتية.

ورث العراق الحديث والذي نشأ في العام 1921 سلسلة من المشاكل من الدولة العثمانية، ولعل أحد هذه المشاكل تمثل في رسم الحدود مع دول الجوار، إذ إن هذه المشكلة استمرت بالتغير مع تغير الحكومات المتعاقبة على العراق ابتداء من العهد الملكي ووصولا الى العهد الجمهوري الذي تأسس بانقلاب 14 تموز 1958 وانقلاب عام 1963.

وبقدر تعلق الموضوع بالكويت فلابد من الإشارة الى اول اتفاق وضع لترسيم الحدود بين الجانبين، إذ عد الاتفاق الإنكليزي التركي الذي وقع في تموز من العام 1913 اول تخطيط خطت فيه الحدود بين العراق والكويت، على الرغم من أن هذا الاتفاق لم يعمل به آنذاك؛ لقيام الحرب العالمية الأولى (1914–1918) ودخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب ألمانيا (حسين، 2016، صفحة 159) ، إلا أنه اول ترسيم فعلي للحدود بين الطرفين، وقد تأكدت هذه الحدود بشكل فعلي في الرسالة التي بعثها المندوب السامي البريطاني في العراق آنذاك السير برسي كوكس الى شيخ الكويت احمد الجابر الصباح في العام 1923، إذ نصت الرسالة على أن حدود العراق مع الكويت تبدأ من تقاطع وادي العوجا مع الباطنة، ومنه الى الشمال باتجاه نقطة تقع الى الجنوب من سفوان تترك للعراق، ومنها الى خور الزبير وخور عبدالله بما فيها جزر فيلكة ومسكان وبوبيان وام المراديم تكون للكويت (قاسم، 1997، صفحة 129) .

وهنا يجب الإشارة الى أن الحكومة العراقية لم تكن بعد قد رأت النور، وأن الاتفاقية سابقة الذكر قد وضعت أسسها بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية التي كانت تمر آنذاك بأسوأ حالاتها، لذا نجد أن صيغة ترسيم الحدود قد غبنت العراق كثيرا، ووضعت في الاعتبارات الدعم البريطاني الكبير للكويت والمتزامن مع اكتشاف النفط فيها.

وعندما تولى الملك فيصل الأول (الريحاني ، 1934، الصفحات 20–24) عرش العراق في 23 اب 1921 لم تكن الحدود العراقية واضحة المعالم، بل كانت ممتدة عبر الصحراء التي تقطنها قبائل غير مستقرة وفي صراع دائم، فأرادت بريطانيا تسوية الحدود بين العراق ونجد والكويت، فسعت لعقد اجتماع يضم الملك فيصل والسلطان عبد العزيز آل سعود على أن يكون في الكويت ويحضره المندوب السامي البريطاني برسي كوكس (الدوسري، 2013، صفحة 41) .

وكان مؤتمر العقير الذي عقد في ميناء العقير المطل على الخليج العربي في 27 تشرين الثاني 1922 أوضح صورة لترسيم الحدود بين العراق والكويت، اذ اتفق خلال المؤتمر الذي حضره سلطان نجد آنذاك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وصبيح بك نشأت وزير المواصلات والاشغال ممثلا عن الملك فيصل الأول، والميجر جي سي مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلا عن الشيخ احمد الجابر الصباح، تم الاتفاق خلال الاجتماع على أن يكون مسار الحدود بين العراق والكويت ممتدا من تقاطع العوجا بالباطن الى جهة الشرق جنوب ابار سفوان وجبل سنام وام قصر الى ساحل بوبيان ووربة في ساحل البحر شمالي الحدود النجدية

الكويتية، وتكون جزر مسكان، فيلكا، عوهه، كبر، قارورة وام المرادم ضمن هذه الحدود (العنزي، 2012، الصفحات 136–137). والملاحظ لمسار هذه الحدود يجد أنها الحدود نفسها التي اقرتها الاتفاقية الإنكليزية–التركية في العام 1913.

إن رغبة الحكومة العراقية في الانضمام الى منظمة عصبة الأمم دفعها الى الإسراع في ترسيم تلك الحدود، لذا سعى رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد (19 تشرين الأول 1931– 28 تشرين الأول 1932) الى الحصول على الاعتراف الدولي بالعراق، إذ رأى أن مسؤولية الاستجابة للطلبات البريطانية بموضوع الحدود مع الكويت سيكون بداية الطريق لعضوية العصبة، فجاءت استجابته للمطالب البريطانية في 1932/7/21 سريعة ومن دون دراسة ولا حتى اخذ رأي الجهات المعنية بموضوع الحدود وبالأخص وزارة الدفاع ورئاسة اركان الجيش – بحسب قول المصدر – إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الضغوط البريطانية التي مورست على العراق آنذاك لأجل القبول بتثبيت الحدود التي اقرتها الاتفاقية البريطانية –العثمانية عام 1913، إذ تشير بريطانيا إلى أنها قد اجرت محادثات سرية بينها وبين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد؛ لتثبيت الحدود بين العراق والكويت بحسب تلك الاتفاقية (حسين، 2016، صفحة 162) .

إلا أن هنالك الكثير من المصادر التي تشير الى عدم وجود اتفاق سري بين العراق وبريطانيا على ترسيم وتثبيت الحدود على الشكل الذي تم الاتفاق عليه آنفا، إذ أشار صبحي عبد الحميد في كتابه (مذكرات صبحي عبد الحميد العراق في سنوات الستينيات 1960–1968) أن السفير البريطاني في العراق السير فرنسيس همفريز (Francis Humphreys) (1929–1935) قد اقترح على الحكومة العراقية برسالة بعثها الى وزير الدفاع العراقي آنذاك جعفر العسكري في 16 تموز 1932 أن يقوم العراق بتثبيت الحدود على غرار المسودة التي تم الاتفاق عليها سابقا، وأنه إذا ما تم ذلك فإنه سيسعى بوساطة المقيم البريطاني في الخليج العربي الى الحصول على موافقة شيخ الكويت على ذلك الترسيم، وأنه سيقوم بعرض هذه المخابرة الى احدى لجان العصبة إذا ما طلب منه ذلك، وأن خط الحدود الذي اقترحه عليهم هو الخط نفسه الذي ورد ذكره في مخابرة السير برسي كوكس مع شيخ الكويت في نيسان 1923 – أي: الحدود التي اقرتها اتفاقية العقير – على اعتبار أنها الحد الحقيقي بين الدولتين (عبدالحميد، 2010، صفحة 329) .

وأشار ناجي طالب رئيس وزراء العراق (1966–1967) ووزير خارجيته لعدة مرات في العهد الجمهوري أنه قد بذل جهدا كبيرا للعثور على أصل الكتاب الذي ادعى البريطانيون أن

نوري السعيد قد كتبه بشأن ترسيم الحدود مع الكويت عام 1932، إلا أنه لم يعثر عليه في ملفات وزارة الخارجية العراقية. (حسين، 2016، الصفحات 162-163)

ومن ذلك يتبين أن البريطانيين كانوا يسعون الى ترسيم الحدود بما يخدم مصلحة الكويت أولا، فضلا عن أنهم سعوا الى تأطير ذلك الترسيم بموافقة العراق بوساطة رئيس وزرائه نوري السعيد مستغلين رغبة العراق في الانضمام الى عصبة الأمم، ورغبتهم في دعم الكويت بصورة كبيرة؛ للبدء بالتنقيب عن النفط في تلك المنطقة.

إن عدم ترسيم الحدود بين العراق والكويت كان له اثاره السلبية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعل أبرز صورة على تلك الآثار السلبية تمثلت في مشكلة مزارع النخيل في البصرة والعائدة ملكيتها لشيخ الكويت آنذاك مبارك الصباح، فبعد غزو العراق من قبل بريطانيا عملت على استمالة شيوخ المنطقة؛ لتأمين مواصلاتها عبر الخليج العربي الى الهند، فكانت الوعود تعطى لهؤلاء الشيوخ جزافا، فوجهت كتابا الى شيخ الكويت مبارك الصباح أنه تقدير للخدمات والمساعدات الثمينة التي أدتها للحكومة البريطانية، فستبقى بساتين النخيل العائدة لكم في الجانب التركي من شط العرب (العراق) كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم (الحسني، 1988، الصفحات 110-111).

وأن الكتاب الذي وجهه برسي كوكس حمل في سطوره إعفاء هذه البساتين من الضرائب، إلا أنه بعد أن وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة لإلغاء هذا الاعفاء تقدم وزير المالية آنذاك ياسين الهاشمي رسالة الى المعتمد السامي البريطاني في العراق بتاريخ 23 كانون الأول 1926 يطلب فيها إنهاء الاعفاء المغاير للقانون الأساس العراقي، والذي ينص في مادته الثانية والتسعين على أنه "يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز، ولا يجوز أن يعفى عنها احد منهم إلا بموجب القانون" (الحسني، 1988، صفحة 111) .

وظل الامر بين الشد والجذب بين الحكومتين العراقية والبريطانية الى أن شكل عبد المحسن السعدون (المطبعي، 1990، الصفحات 135-136) وزارته الرابعة في 19 أيلول 1929 وعين فيها ياسين الهاشمي وزيرا للمالية، اصدر الامر الى متصرف لواء البصرة بوجوب الشروع في جباية الضرائب المستحقة على أملاك شيخ الكويت، فطلب المعتمد السامي وقف تنفيذ القرار إلا أنه لم يجب طلبه، وعندما شكل نوري السعيد وزارته الأولى في 23 اذار 1930 اصدر امرا بالرقم 1701 في 14 حزيران 1930 بوقف تنفيذ هذا الامر، وعندما توحدت أصول

جباية واردات الدولة بقانون الاستهلاك في الأول من نيسان 1932 أصبحت محاصيل بساتين الشيخ تخضع لضريبة الاستهلاك عند البيع (الحسني، 1988، الصفحات 113–114) .

وعدت هذه النقطة اجراء مهما للحكومة العراقية آنذاك، إذ بموجبها تم تسوية الأراضي الزراعية التي وهبها البريطانيون لشيخ الكويت؛ لموقفه المتعاون معهم عند دخول القوات البريطانية الى العراق في العام 1914، فوهبت بريطانيا تلكم الأراضي لشيخ الكويت وظلت على هذه الحال لحين تسويتها من الحكومة العراقية، وهو مؤشر على أن تلك الأراضي عائديتها للعراق وليس من حق الكويت او أي طرف اخر التصرف بها.

إن سيطرة بريطانيا على المنطقة سياسيا ورغبتها القوية في عزل الكويت عن العراق دعاها للوقوف بوجه أي دعوة عراقية لإقامة أي مشروع مشترك بين العراق والكويت؛ لأن بريطانيا كانت تدرك مدى تمسك العراق وتحديدا رئيس وزرائه آنذاك نوري السعيد الذي ترأس معظم الوزارات العراقية قبل انقلاب 1958 بضم الكويت الى العراق بطرائق مختلفة تمثلت في طرح مشروعي تزويد الكويت بمياه شط العرب ومد أنبوب النفط العراقي باتجاه الكويت والاستفادة من ميناء الأحمدي ليكون منفذا للصادرات والواردات العراقية، وكان الهدف منها إيجاد روابط اقتصادية بين العراق والكويت تمهيدا لعودتها للعراق (حسين، 2016، الصفحات 148–149) .

لذا عملت بريطانيا على وضع العراقيل الفنية والسياسية امام أي مشروع لنقل مياه الشرب من العراق الى الكويت، ودعت شيخ الكويت في العام 1949 الى إقامة معامل لتقطير المياه بدلا من الاعتماد على مياه شط العرب، وسعى نوري السعيد في العام 1955 وقبل انعقاد المؤتمر الأول لحلف بغداد الى العمل على طرح فكرة تأسيس لجنة اقتصادية للحلف الغرض منها تشجيع بعض الدول العربية للدخول الى الحلف، واقترح نوري السعيد على وزير خارجية بريطانيا هارولد مكميلان دعوة كل من الكويت والسودان للانضمام اليها، إلا أن بريطانيا رفضت المقترح؛ حرصا منها على إبقاء الكويت بعيدة عن الأنظار الدولية من جانب، وعدم اتاحة الفرصة لنوري السعيد بتحقيق رغبته بانضمام الكويت الى اللجنة الاقتصادية؛ خوفا من اثارة الوضع السياسي للكويت والذي لا يشجع على بقائها بعيدة عن الانضمام للعراق من جانب آخر (حسين، 2016، الصفحات 149–150) .

وبذلك ظل موضوع ترسيم الحدود بين العراق عالقا بين الرغبة العراقية بضم الكويت وبين الممانعة البريطانية التي وقفت منذ البدء مع الكويت؛ لغرض عزلها عن العراق، وبالتالي لم تتمكن من ترسيم الحدود طوال مدة سيطرتها على مقدرات المنطقة سياسيا.

وبعد انقلاب 14 تموز 1958 اثير موضوع الحدود في مجلس الوزراء العراقي، إذ كتبت وزارة الداخلية في 10 كانون الأول 1958 الى رئاسة مجلس الوزراء والى وزارات الدفاع والوزارات الأخرى كتابا اشارت فيه الى تشكيل لجنة لتثبيت الحدود العراقية–الكويتية، وايدت وزارة الاقتصاد الاقتراح، وبعد عرضه على مجلس الوزراء قرر المجلس في 23 كانون الأول 1958 تشكيل لجنة داخل العراق لدراسة القضية والنظر في تعديل الحدود، على أن تتألف اللجنة من وزارات الخارجية والمالية والمواصلات والاشغال، ثم مفاتحة الكويت للدخول في مفاوضات حول الموضوع، إلا أنه ورغم مفاتحة الجانب الكويتي لم يتم التوصل الى حل للموضوع، وعلى الرغم من أن الكويت أرسلت وفدا تجاريا الى العراق في أواخر شهر اذار من العام 1961 ؛ للتباحث في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين في الأول من حزيران من العام المذكور، واجتمع مع الوفد العراقي للمرة الثانية في ديوان وزارة الخارجية (العاني و الحربي، 2005، صفحة 160) .

وعلى غرار تلك المفاوضات اصدر الجانب العراقي امرا نفذ ابتداء من الأول من حزيران يقضي باستثناء ابناء الكويت من الذين يدخلون الجمهورية العراقية ولا يقضون فيها اكثر من 15 يوما من تسجيل وصولهم ويكتفي بتأشير جوازاتهم من سلطات الجوازات في كل من: سفوان، والمعقل، والبصرة، والرطبة، والمطار الدولي. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى إلغاء الحماية البريطانية على الكويت في 19 حزيران 1961 (العاني و الحربي، 2005، صفحة 160) . إذ اتخذ الموضوع بعد ذلك منحى آخر.

رابعا: المحدد الأمريكي تجاه موضوع الحدود العراقية الكويتية

أولا: المدة بين عامي 1958–1963

لابد من التطرق الى موضوع دخول الولايات المتحدة الامريكية الى المنطقة؛ حتى يتسنى لنا معرفة الدور الذي مارسته تجاه هذا الموضوع، إذ ذكرنا سابقا الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس الى الشرق الأوسط والتي زار خلالها العراق والتقى

بالمسؤولين العراقيين في حزيران من العام 1953، وقد جاءت الزيارة لصياغة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، حين أعلن دالاس أنه "سوف يصغي بإمعان للذين ... لم اجلب معي خطة او برنامجا محددا" (بيرنس، 2017، صفحة 222) .

وعند لقاء دالاس بالشخصيات السياسية العراقية وجد تفاوتا بين التأييد والمعارضة تجاه موضوع الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط من الخطر السوفيتي، فعند لقائه برئيس الوزراء العراقي جميل المدفعي (المطبعي، 1996، صفحة 48) بين له أن ترتيبات الدفاع المتبادل مستحيلة قبل حل القضية الفلسطينية، اما نوري السعيد وزير الدفاع آنذاك فكانت وجهة نظره اكثر إيجابية حول الموضوع، إذ شدد على التهديد السوفيتي الذي يتعرض له العراق وتركيا وايران، قائلا: إن محادثات تجري بالفعل مع وزيري الخارجية التركي والإيراني، وأن العراق بحاجة الى المساعدة العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة لتنفيذ هذه الخطط (بيرنس، 2017، صفحة 226) .

ويمكن القول إن مشاريع الاحلاف الغربية التي ابتدأتها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة قد مهدت لها الدخول بقوة ولاسيما أن هذه المشاريع عدت صفحة من صفحات الحرب الباردة التي كانت تخوضها الولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفيتي آنذاك، فوجد العراق أن الفرصة قد حانت لفتح قنوات تفاهم مع الحكومة الامريكية والاستفادة منها في مسائل المعونات العسكرية والاقتصادية التي اطلقتها تجاه المنطقة.

وبغض النظر عن الاحداث التي جرت فيما بعد والتطورات السياسية التي شابت العلاقات العراقية–الامريكية فإن موضوع البحث يوجب أن لا نتطرق للتفاصيل السياسية بقدر الاهتمام بالموضوع المحدد، فبعد الانقلاب على النظام الملكي في العراق وتشكيل النظام الجمهوري التقى السفير الأمريكي في العراق ولدمار غلمان بوزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد (24 تموز 1958– 7 شباط 1959) في اب 1958 وأبلغه برغبة حكومته بالاعتراف بالجمهورية العراقية، وأعرب خلال اللقاء عن سروره لوصول روبرت مورفي وكيل وزير الخارجية الامريكية والمبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي ايزنهاور الى بغداد، وأكد أن العلاقات بين البلدين كانت منذ أمد بعيد علاقات ود وصداقة، وأنه يأمل ببقائها كذلك دائما، ومن جانبه شكر الجومرد الحكومة الامريكية على مذكرة الاعتراف (الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبالكريم قاسم 1958– 1963، 2013، الصفحات 82–83).

وفي 25 حزيران 1961 في مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم صرح فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وفي اليوم الثاني أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا رسميا أوضحت فيه طريقة فصل الكويت عن العراق وأكدت عزم الحكومة العراقية على مقاومة الاستعمار وعن ثقتها بأن تصفية الاستعمار ستتم في الكويت (بغداد، 1962، الصفحات 570-571) .

وكان هذا المطلب –بحسب ما تشير إليه اغلب المصادر–هو محاولة من الزعيم عبد الكريم قاسم للتخلص من الضغط السياسي الداخلي الذي تمثل بالصراع بين الشيوعيين والقوميين والبعثيين، الامر الذي دعا قاسم الى البحث عن ميادين جديدة للعمل السياسي.

وتمثل الموقف الأمريكي من هذا الموضوع في دعم التوجهات البريطانية في الكويت ولاسيما أن بريطانيا في تلك المدة ما زالت تتحكم بأمور اغلب دول المنطقة، ولأن دخول الولايات المتحدة بدأ يتمثل في تلك المدة بدعمها لأي موقف بريطاني تتخذه في المنطقة، وكان موضوع الكويت من اهم الموضوعات التي وجدت الولايات المتحدة الامريكية أنه يجب أن يكون لها دور فيه، لذا وبعد زيارة رئيس وفد الكويت في منظمة الأمم المتحدة عبد العزيز حسين وإلقائه كلمة في مجلس الامن في 5 تموز 1961 أكد أن بلاده غير راغبة في وجود قوات اجنبية على أراضيها، إلا أن الوضع الراهن ليس للكويت بديل عنه، واعلن أن امارة الكويت راغبة في العيش بسلام مع جيرانها جميعا بما فيه العراق (جويس، 2001، صفحة 147) .

وهنا لابد من الإشارة الى أن السياسة الامريكية تجاه موضوع الكويت كانت تسير بنسق متناغم مع السياسة البريطانية، ولا تحيد عنها، لذا وبعد الاحداث التي جرت ودخول قوات الجامعة العربية الى الحدود الكويتية نتيجة التهديد الذي تعرضت له الكويت من الزعيم عبد الكريم قاسم، ففي نهاية كانون الأول 1961 بقيت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مهتمتين بأمن الكويت، إذ عدت وزارة الخارجية الامريكية أن كلا من بريطانيا والجامعة العربية حصن مهم لمواجهة العدوان العراقي (جويس، 2001، صفحة 147) .

إن التطورات اللاحقة اقلقت بريطانيا ودعتها الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء في 29 حزيران للتباحث في إمكانية تعبئة القوات العسكرية البريطانية للدفاع عن الكويت إذا ما طلب منها امير الكويت ذلك، واقترح اللورد اليك هيوم عضو مجلس اللوردات البريطاني إبقاء الولايات المتحدة الامريكية على اطلاع بتطورات الموضوع لنيل دعمها الفوري (الرحمن، 2001، صفحة 301) .

ومن جانبها فإن الولايات المتحدة الامريكية بدأت توثق علاقتها بالكويت، حتى قبل حصول الكويت على الاستقلال بوقت طويل، إذ وافق وزير الخارجية الأمريكي دين راسك على وجوب أن تنسق البعثتان الاميركية والبريطانية في نيويورك موقفهما لدى عرض القضية على الأمم المتحدة (الرحمن، 2001، صفحة 301) .

وبعد اعلان الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم موقفه تجاه الكويت تطلب من الإدارة الامريكية أن تجد لها مخرجا، ولاسيما أن مضاعفات الازمة ستمس مصالحها في العراق والكويت تحديدا، والمنطقة برمتها، فضلا عن ذلك ابعاد الاندفاع السوفيتي عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعلى هذا الأساس وجهت وزارة الخارجية الأميركية قنصليتها في الكويت بأن تبلغ الشيخ عبد الله السالم أن حكومة واشنطن لا ترى أي حاجة للتعليق على قرارات الزعيم وأن من الأفضل تفادي أي تصريح او اصدار أي بيان (الزيدي و العقيلي، 2012، الصفحات 42-43).

إن ما تقدم وما تم عرضه يشير إشارة واضحة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية عملت بكل جد على دعم الوجود البريطاني في المنطقة كمرحلة أولى؛ لأن انهيارها المفاجئ سيأتي بنتائج سلبية على المنطقة، وأنها في أوقات لاحقة سعت لتعزيز وجودها في المنطقة لتحل محل بريطانيا التي أعلنت عن انسحابها من المنطقة، لذا فإن الولايات المتحدة الامريكية حددت امامها عنصرين أساسيين، الأول: هو ضمان عدم تدخل الاتحاد السوفيتي في المنطقة، والثاني: ضمان أمن إسرائيل لأكبر قدر ممكن، وهذان العنصران اللذان بنت الولايات المتحدة الامريكية عليهما استراتيجيتها في المنطقة.

إن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه موضوع الحدود العراقية- الكويتية اتسم بالهدوء والخطوات الدبلوماسية الهادفة إلى احتواء الأزمة، فكانت الإدارة الامريكية على قناعة تامة أن الزعيم عبد الكريم قاسم غير قادر على زج قواته في حرب ضد الكويت، وأنها كانت تدرك أن بلادها تملك ما نسبته 23،75% من نفط العراق، وما نسبته 50% من نفط الكويت، وأن أي مغامرة سياسية او عسكرية بالإمكان أن تضر بمصالح واشنطن في الدولتين وسيؤثر بشكل سلبي على المنطقة (الزيدي و العقيلي، 2012، الصفحات 45-46) .

ثانيا: المدة بين عامي 1963-1968

إن المدة التي تلت اسقاط نظام عبد الكريم قاسم والذي تمثل في انقلاب 8 شباط 1963 كانت اكثر وضوحا وثباتا في التعاطي مع موضوع الحدود العراقية-الكويتية، ففيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الانقلاب استقبل وكيل وزارة الخارجية في 11 شباط القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد روي مالكوم ملبورن، وفي مساء اليوم نفسه أعلنت إذاعة واشنطن اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة، فضلا عن أن الولايات المتحدة كانت راغبة في استغلال الخلافات والحملات الإعلامية بين العراق والاتحاد السوفيتي (حميدي، 2005، صفحة 256) .

والملاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية بدأت بتقديم التسهيلات للنظام الجديد في العراق وتمثلت تلك التسهيلات في ابلاغ وزير المالية العراقي برغبة الحكومة الامريكية في تقديم منحة دراسية لاحد مساعدي وزير المالية والتخطيط وزيارة الولايات المتحدة الامريكية للاطلاع على إمكانات التمويل المتوافرة لدى البنك الدولي للإنماء والاعمار والمؤسسات التابعة له وبنك التصدير والاستيراد وغيرها من المؤسسات الحكومية والبنوك الامريكية المهمة في نيويورك ودراسة إمكانية الاستفادة منها وحضور المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط الذي سينعقد في 2-4 أيار 1963 (حميدي، 2005، صفحة 256)

ووافق مجلس الوزراء العراقي في 26 ايار على المشاركة في معرض نيويورك الدولي الذي أقيم بجناح خاص للعراق في 22 نيسان 1964، وتبرعت الحكومة الامريكية فيه بمبلغ عشرة آلاف دولار لمنكوبي الفيضان الذي حل بالعراق عام 1963، ووافق مجلس الوزراء أيضا في 16 حزيران على تجديد الاجازة اللاسلكية الممنوحة لشركة بان أمريكان للمدة من 1 نيسان 1963 ولغاية 31 نيسان 1964، وفي نهاية حزيران 1963 بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة إذ وصل بغداد روبرت سترونك (Robert Strunk) كسفير جديد للولايات المتحدة المعين لدى جمهورية العراق وقدم أوراق اعتماده يوم 2 تموز 1963 (حميدي، 2005، صفحة 257) .

وشهدت العلاقات العراقية- الكويتية تطورا ملحوظا في العهد الجديد، إذ سافر وفد عراقي الى الكويت برئاسة رئيس الوزراء احمد حسن البكر (عبدالقادر، 2016، الصفحات 5-21) للمفاوضة بشان اعتراف العراق باستقلال الكويت واعتماد خط الترسيم الذي اقترحه نوري السعيد عام 1932 لقاء 30 مليون دينار تدفع للحكومة العراقية ومليونين اخرين سلمت بصك باسم

رئيس الجمهورية عبد السلام عارف (فوزي، 1989، الصفحات 15–35) ، وقد وقع الاتفاق في الكويت بتاريخ 4 تشرين الأول 1963 وقعه عن العراق رئيس الوزراء العراقي احمد حسن البكر وعن الكويت رئيس وزراء الكويت صباح السالم الصباح (الزبيدي، 2013، صفحة 390) .

إن الاعتراف العراقي بالحدود الكويتية التي اقرتها الاتفاقيات السابقة وتحديدا اتفاقية العقير والمباحثات التي جرت فيما بعد لانضمام العراق الى منظمة عصبة الأمم قد اوجدت مسارا واضحا لخط الحدود بين الطرفين، وعلى الرغم من الاجحاف الكبير الذي تعرض له العراق، إلا أنه يمكن القول إن اعتراف العراق بها مثل خطوة مهمة في سبيل حل هذه المشكلة التي مثلت عبئا كبيرا على الحكومات العراقية والكويتية، الامر الذي استوجب تدخل اطراف خارجية كان للولايات المتحدة الامريكية نصيبا منها.

الخاتمة:

إن المتتبع لموضوع الحدود العراقية الكويتية لابد أن يعي النقاط الاتية:

1-الدور البريطاني الكبير الذي مارس ضغوطاته على الحكومة العراقية التي تأسست عام 1921، ولاسيما أنها دخلت في تحالفات مع مشيخة الكويت كان الخاسر الأكبر فيها العراق بسبب الأراضي العراقية التي اضافتها بريطانيا للكويت.

2- حلول الولايات المتحدة الامريكية محل بريطانيا في تغلغلها في المنطقة وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ملأت الولايات المتحدة الامريكية الفراغ الذي اوجده انسحاب بريطانيا من المنطقة.

3- شكل موضوع الحدود أزمة ثقة من الجانب الكويتي الذي رفض دائما أن يرتبط بالعراق بأية اتفاقية او معاهدة تجعله رهينا له، ولاسيما الاتفاقيات التي تتعلق بتزويد الكويت من شط العرب بالمياه الصالحة للشرب وغيرها من الاتفاقيات التي تمس سيادة الكويت.

4- دخلت الولايات المتحدة الامريكية كعنصر أساس في معادلة الحدود العراقية- الكويتية يدفعها في ذلك عنصران أساسيان، الأول: هو منع التهديد السوفيتي والضغط في عدم وصول السوفييت الى المنطقة العربية وتحديدا الخليج العربي، والثاني: استعمال الأوراق السياسية كافة للتغلغل داخل الدول العربية؛ لضمان حماية أمن إسرائيل.

5- طوال مدة العهد الملكي كان العراق وبوساطة سياسييه يسعى جاهدا الى إعادة الكويت الى العراق بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضيه، إلا أننا نلحظ في العهد الجمهوري الأول وجود دعوة مباشرة من رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم دعا فيها صراحة الى إعادة الكويت للعراق، إلا أن ذلك التصريح عد في وقته تصريحا إعلاميا: لأنه كان فارغا من محتواه، بل كانت آثاره العكسية على العراق بعزلته العربية والدولية فضلا عن أن قاسم كان يسعى إلى تحقيق نصر سياسي خارجي يغطي به على سياسته الداخلية المتعثرة، في حين أنه وبعد انقلاب 1963 اخذت الامور بين العراق والكويت تأخذ منحا تصاعديا باتجاه اعتراف العراق بالكويت واستقرار الوضع السياسي بين الجانبين.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1.احمد فوزي. (1989). *عبدالسلام محمد عارف سيرته- محاكمته- مصرعه*. بغداد.

2.اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز في بغداد. (1962). *ثورة 14 تموز في عامها الرابع*. بغداد.

3.امين الريحاني . (1934). *فيصل الاول* . بيروت.

4.بشار فتحي جاسم العكيدي. (2011). *صراع النفوذ البريطاني- الامريكي في العراق 1939-1958 دراسة تاريخية سياسية*. عمان.

5.توفيق السويدي. (2011). *مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية*. بيروت.

6.جعفر عباس حميدي. (2005). *تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968* (المجلد ط2، ج6). بغداد.

7.جمال زكريا قاسم. (1997). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثالث*. القاهرة.

8.جمال مصطفى مردان. (لا.ت). *عبدالكريم قاسم البداية والسقوط* . بغداد.

9.حبيب الرحمن. (2001). *حرب الكويت جذورها ومقوماتها* (المجلد ط2). بيروت.

10.حسن نوري حسين. (2016). *ازمة الكويت واشكالية العلاقة مع العراق*. بغداد.

11.حميد المطبعي. (1990). *موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين* (المجلد ج 2). بغداد.

12.حميد المطبعي. (1995). *موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين*. بغداد.

13.حميد المطبعي. (1996). *موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين* (المجلد ج2). بغداد.

14.حنا بطاطو. (2005). *العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار* (المجلد الكتاب الثالث). (عفيف الرزاز، المترجمون) طهران.

15.سنان صادق حسين الزيدي. (2013). *سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبالكريم قاسم 1958- 1963*. بغداد.

16.سنان صادق حسين الزيدي، و طارق مجيد تقي العقيلي. (2012). *تاريخ العلاقات الامريكية- الكويتية 1900-1969 حقائق ووثائق*. بغداد.

17.سيف الدين الدوري. (2011). *نوري باشا السعيد، 50 عاما على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958*. بيروت.

18.شامل عبدالقادر. (2016). *احمد حسن البكر السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث 1914-1983*. لبنان.

19.عبدالرزاق الحسني. (1988). *تاريخ الوزارات العراقية* (المجلد ط7، ج2). بغداد.

20.علاء جاسم محمد الحربي. (2002). *العلاقات العراقية- البريطانية 1945-1958*. بغداد.

21.علاء موسى كاظم نورس. (1990). *ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية*. بغداد.

22.علياء محمد حسين الزبيدي. (2013). *العهد العارفي في العراق 1963- 1968*. بغداد.

23.فالح فهد الدوسري. (2013). *الازمات الكويتية- العراقية1922- 1961*. الكويت.

24.ماغنس بيرنس. (2017). *بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وأمن الشرق الاوسط، تأسيس ميثاق بغداد*. (صادق حسن السوداني، المترجمون) بغداد.

25.محمد جمال الدين العلوي. (2012). *الصراع العربي- الاسرائيلي في السياسة الخارجية الامريكية 1973- 1979 دراسة تاريخية - سياسية*. الموصل.

26.محمد نايف العنزي. (2012). *صفحات في التاريخ السياسي للكويت، ط2*. الكويت.

27.مذكرات صبحي عبدالحميد. (2010). *العراق في سنوات الستينيات 1960- 1968*. دمشق.

28.مريم جويس. (2001). *الكويت 1945-1996 رؤية انجليزية- امريكية*. (مفيد عبدوني، المترجمون) بيروت.

29.نجم عبود السامرائي. (2012). *العلاقات العراقية_ الامريكية 1990- 2000*. عمان.

30.نعمة اسماعيل مخلف الدليمي. (2009). *السياسة الخارجية الامريكية 1939- 1960 دراسة تحليلية*. بغداد.

31.نوري عبدالحميد العاني، و علاء جاسم الحربي. (2005). *تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968* (المجلد ط 2، ج 1). بغداد.

32.ولدمار غلمن. (1965). *عراق نوري السعيد... انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954- 1958*. واشنطن.

33.ياسر الخزاعلة. (2007). *تاريخ الازمة السياسية في لبنان 1957-1958*. عمان.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Abdul Razzaq Al-Hasani. (1988). History of Iraqi Ministries (Volume 7, Part 2). Baghdad.
2. Ahmad Fawzy. (1989). Abdul Salam Muhammad Arif, his biography - his trial - his death. Baghdad.
3. Alaa Jassim Mohammed Al-Harbi. (2002). Iraqi-British relations 1945-1958. Baghdad.
4. Alaa Musa Kazem Nawras. (1990). The July 14 Revolution in the reports of British diplomats and the Western press. Baghdad.
5. Alia Muhammad Hussein Al-Zubaidi. (2013). The Al-Arifi era in Iraq 1963-1968. Baghdad.
6. Amin Al-Rihani. (1934). Faisal the first. Beirut.
7. Bashar Fathi Jassim Al-Akidi. (2011). The struggle for British-American influence in Iraq 1939-1958, a historical-political study. Oman.
8. Faleh Fahd Al-Dosari. (2013). The Kuwaiti-Iraqi crises 1922-1961. Kuwait .
9. Habib Rahman. (2001). The Kuwait War, its roots and components (Volume 2). Beirut.
10. Hassan Nouri Hussein. (2016). The Kuwait crisis and the problematic relationship with Iraq. Baghdad.
11. Hamid Al-Mutabbai. (1990). Encyclopedia of Iraqi Media in the Twentieth Century (Volume C 2). Baghdad.
12. Hamid Al-Mutabbai. (1995). Encyclopedia of Iraqi media in the twentieth century. Baghdad.
13. Hamid Al-Mutabbai. (1996). Encyclopedia of Iraqi Media in the Twentieth Century (Volume 2). Baghdad.
14. Hanna Batatu. (2005). Iraq, Communists, Baathists, and Free Officers (Volume Book Three). (Afif al-Razzaz, translators) Tehran.
15. Jaafar Abbas Hamidi. (2005). History of Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968 (Volume 2, Part 6). Baghdad.
16. Jamal Zakaria Qasim. (1997). History of the Modern and Contemporary Arabian Gulf, Volume Three. Cairo.
17. Jamal Mustafa Mardan. (no). Abdul Karim Qasim: The beginning and the fall. Baghdad
18. Magnus Behrens. (2017). Britain, the United States of America, and Middle East security, establishing the Baghdad Pact. (Sadiq Hassan Al-Sudani, the translators) Baghdad.
19. Muhammad Jamal al-Din al-Alawi. (2012). The Arab-Israeli conflict in American foreign policy 1973-1979: a historical-political study. Mosul.
20. Muhammad Nayef Al-Anazi. (2012). Pages in the Political History of Kuwait, 2nd edition. Kuwait.
21. Memoirs of Sobhi Abdel Hamid. (2010). Iraq in the sixties 1960-1968. Damascus.
22. Mary Joyce. (2001). Kuwait 1945-1996 Anglo-American vision. (Mufid Abdouni, The Translators) Beirut.
23. Najm Abboud Al Samarrai. (2012). Iraqi-American relations 1990-2000. Amman.

24. Nima Ismail Mikhlif Al-Dulaimi. (2009). American foreign policy 1939-1960, an analytical study. Baghdad.
25. Nouri Abdul Hamid Al-Ani, and Alaa Jassim Al-Harbi. (2005). History of Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968 (Vol. 2, Part 1). Baghdad.
26. Sinan Sadiq Hussein Al-Zaidi. (2013). The policy of the United States of America towards Iraq during the era of leader Abdul Karim Qasim 1958-1963. Baghdad.
27. Sinan Sadiq Hussein Al-Zaidi, and Tariq Majeed Taqi Al-Aqili. (2012). History of US-Kuwaiti relations 1900-1969, facts and documents. Baghdad.
28. Saif Al-Din Al-Douri. (2011). Nouri Pasha Al-Saeed, 50 years after his death and the fall of the monarchy in Iraq in 1958. Beirut.
29. Shamil Abdel Qader. (2016). Ahmed Hassan Al-Bakr's political biography and his role in the modern political history of Iraq 1914-1983. Lebanon.
30. Tawfiq Al Suwaidi. (2011). My memoirs: Half a century of the history of Iraq and the Arab issue. Beirut.
31. The Supreme Committee for July 14 celebrations in Baghdad. (1962). The July 14 Revolution is in its fourth year. Baghdad.
32. Weldmar has two boys. (1965). Nouri al-Saeed's Iraq... My impressions of Nouri al-Saeed between the years 1954-1958. Washington.
33. Yasser Al-Khazaleh. (2007). History of the political crisis in Lebanon 1957-1958. Oman.